وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الثاني 2020

البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في سبتمبر 2020

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

نبذة عامة

انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النمو الاقتصادي

يلخص تقرير نتائج الأداء الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الثاني من عام 2020 التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي، وأهم المؤشرات الاقتصادية للقطاعات الحيوية، والتي عكست مدى تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد منذ مطلع العام الجاري.

وكما هو الحال في بقية دول العالم، شهد النمو الاقتصادي[1] لمملكة البحرين خلال الربع الثاني من عام 2020 تراجعاً بلغت نسبته 8.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؛ نتيجة انعكاسات تأثيرات الجائحة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. وكان للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لتوحيد الجهود الوطنية لمواجهة انعكاسات فيروس كورونا (كوفيد–19)، وقرارات إطلاق الحزمة المالية والاقتصادية في شهر مارس 2020، التي تجاوزت قيمتها الإجمالية 4.5 مليار دينار، دور بارز في الحد من آثار التداعيات على النمو الاقتصادي.

- **تراجع النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين بنسبة 8.9% خلال الربع الثاني**، فيما بلغت نسبة التراجع 19.5% بالأسعار الجارية. وتأثر القطاع غير النفطي بتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مسجلاً تراجعاً بنسبة 11.5% بالأسعار الثابتة، وبنسبة 14.7% بالأسعار الجارية. وفي المقابل، سجل القطاع النفطي نمواً حقيقياً سنويًا بنسبة 3.2%، إلا أنه تراجع بالأسعار الجارية بنسبة 47.9% متأثراً بهبوط أسعار النفط لأدنى مستوى منذ عقدين خلال شهر أبريل 2020.

- **عكس أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية خلال الربع الثاني التداعيات السلبية للجائحة**، حيث شهد قطاع الفنادق والمطاعم تراجعاً بنسبة 61.3%، كما تراجع قطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 47.4%، فيما شهد معدل نمو قطاع المشروعات المالية وهو القطاع الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً أقل بنسبة 5.8%.

- **توحدت جهود الدول لاحتواء تداعيات الفيروس والعمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية والأسواق المالية والسلعية**، وأطلقت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم حزم لتحفيز الاقتصاد وإنعاش الأسواق خلال الربع الثاني من العام الجاري، مدعومة بتغيرات كبيرة في السياسات المالية. كما ساعد تمديد اتفاق دول "أوبك +" في استقرار أسواق النفط العالمية. ولا شك أن التدابير التي تم اتخاذها ستسهم في انتعاش الاقتصاد إلى حد ما في عام 2021.

- **تشير المؤشرات الاقتصادية لمملكة البحرين إلى ظهور بوادر تعافي عدد من القطاعات الاقتصادية في الربع الثالث من عام 2020**، حيث يتوقع أن يشهد الربع الثالث تحسناً في النمو الاقتصادي مقارنة بالربع الثاني من عام 2020، وأن يسجل النمو الاقتصادي للعام ككل تراجعاً بنسبة 5.8%، قبل أن يعاود نموه في العام 2021.

[1] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تعني نمو الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة، بعد تحييد أثر الأسعار "التضخم")، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

	2018	2019	توقعات 2020	توقعات 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	%1.8	%1.8	%5.8-	%5.0
القطاع غير النفطي	%2.5	%1.7	%7.1-	%6.2
القطاع النفطي	%1.3-	%2.2	%0.1	%0.0
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	%6.1	%2.4	%12.5-	%9.7
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	%2.1	%1.0	%2.6-	%2.5
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	%6.5-	%2.1-	%9.5-	%5.7-
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	71.3	64.4	41.9	49.1

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 6

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

على الرغم من حزم الدعم التحفيزية والسياسات المالية المتبعة لاحتواء تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلا أن تداعيات الجائحة أضعفت النشاط الاقتصادي العالمي في الربع الثاني من عام 2020، حيث سجل اقتصاد عدد من الدول المتقدمة انكماشاً خلال الربع الثاني، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية التي شهد اقتصادها انكماشاً بنسبة 31.7% على أساس سنوي. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة العملة الموحدة (اليورو) خلال الربع الثاني من العام الجاري بنسبة بلغت 15% مقارنة بالربع الثاني من العام 2019، وسجلت اسبانيا أدنى مستوى في النمو الاقتصادي في المنطقة بنسبة 22.1%، تلتها فرنسا بتراجع بنسبة 19%، ثم إيطاليا بنسبة 17.3%. كما تراجع نمو اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 21.7% خلال الربع الثاني. وفي المقابل، نما اقتصاد الصين بنسبة 3.2% خلال الربع على أساس سنوي، بعد أن انكمش خلال الربع الأول بنسبة 6.8%.

وشهدت أسعار النفط انتعاشاً بعد اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها (أوبك+)، على تقليص خفض إنتاج النفط في ظل بوادر انتعاش الحركة الاقتصادية، مع تقليل القيود التي فُرِضت للتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) اعتباراً من شهر أغسطس 2020. وارتفع سعر النفط "خام برنت" إلى ما يقارب 45 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر أغسطس بزيادة وقدرها 143.3% مقارنة بشهر أبريل 2020. من ناحية أخرى، انخفض الطلب العالمي على النفط بنسبة سنوية قدرها 12% في النصف الأول من العام، لكن من المتوقع أن يصل التراجع إلى 6% في النصف الثاني.

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

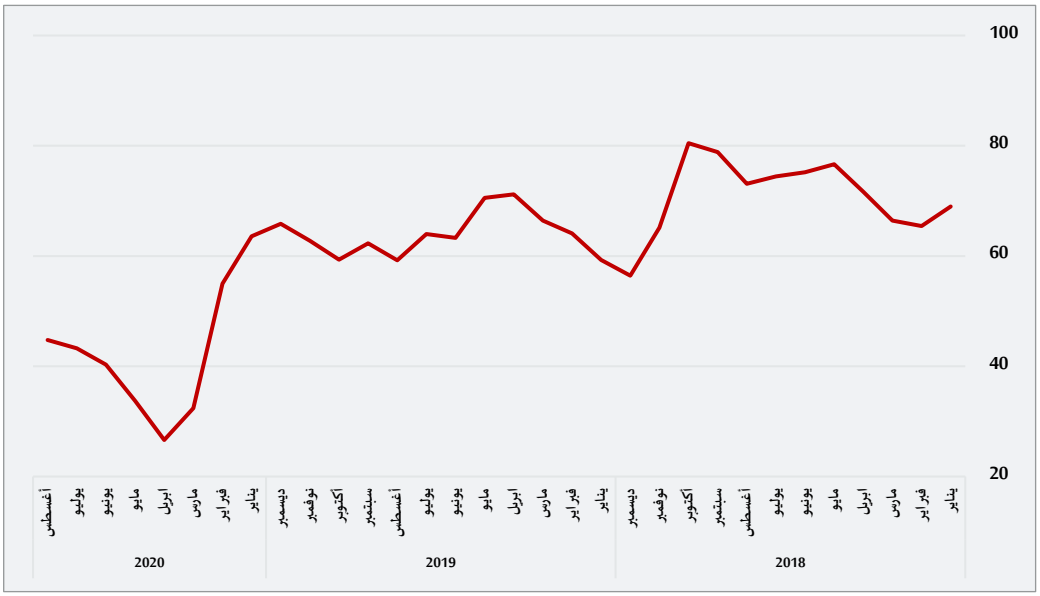

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

توقع مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي في تقريره الاقتصادي للربع الثاني 2020، أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 5.2% في عام 2020، مقارنة مع توقعاته السابقة بتراجع الاقتصاد بنسبة 3.6%، كما توقع المصرف أن يتراجع الاقتصاد غير النفطي بنسبة 4.5% في العام الجاري. وأشار التقرير إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.8% في الربع الثاني من العام 2020، نتيجة لتراجع نمو القطاع غير النفطي بنحو 9.3%.

ونشرت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية نتائج الحسابات القومية للربع الثاني من عام 2020، والتي عكست تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 7%، والذي يرجع بنسبة كبيرة إلى انخفاض النمو في القطاع غير النفطي بمقدار 8.2%، وكذلك في القطاع النفطي بنسبة 5.3%. وشهدت جميع الأنشطة الاقتصادية انخفاضاً في معدلات النمو خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق الانخفاض الأكبر بمقدار 18.3%، يليه نشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 16.3%، ونشاط تكرير الزيت بنسبة 14%، بينما سجلت أنشطة خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال أقل معدلات النمو انخفاضاً بنسبة 0.3%، تليها الأنشطة العقارية بنسبة 1.1%، ثم أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 1.3%.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 6

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بيانات الحسابات القومية الأولية للربع الثاني من العام 2020، والتي أشارت إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين بنسبة 8.9% بالأسعار الثابتة، و4.9% بالأسعار الجارية مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، وهو ما كان متوقعاً بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونما القطاع النفطي بمعدل سنوي بلغ 3.2% بالأسعار الثابتة، مدعوماً بارتفاع معدلات إنتاج حقلي أبو سعفة والبحرين، فيما تراجع نمو القطاع بنسبة 47.9% بالأسعار الجارية عاكساً الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية خلال الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. أما بالنسبة للقطاع غير النفطي، فسجل تراجعاً في النمو السنوي بنسبة 11.5% بالأسعار الثابتة، و14.7% بالأسعار الجارية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

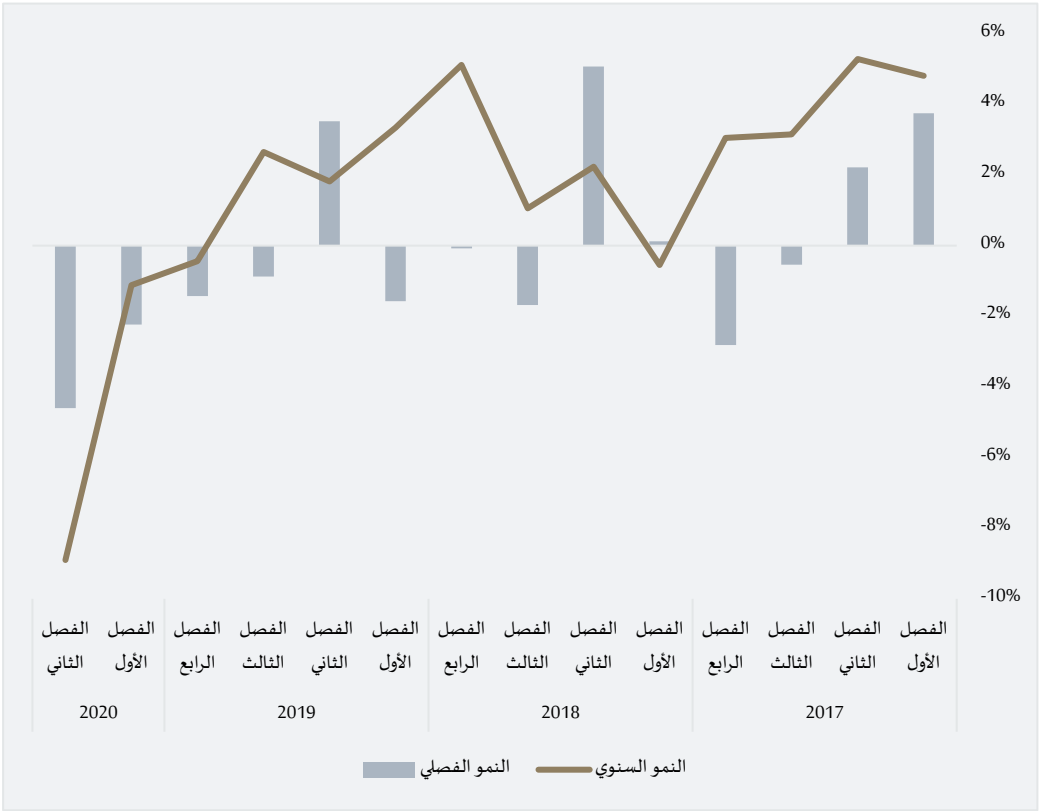

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

شهد أداء القطاع غير النفطي تراجعاً بنسبة 11.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، عاكساً الأداء الاقتصادي للقطاعات غير النفطية في ظل الظروف الاستثنائية لفيروس كورونا (كوفيد-19) وانعكاس تداعياتها منذ مطلع العام الحالي.

وكما كان الحال في الربع الأول من عام 2020، سجل قطاع الفنادق والمطاعم التراجع الأكبر في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 61.3% بالأسعار الثابتة، حيث تراجعت أعداد الزوار براً بنسبة 99.1% خلال الربع الثاني 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، كما انخفضت أعداد القادمين عبر مطار البحرين الدولي بنسبة 95.9%، وعبر الموانئ البحرية بنسبة 77.6%. ووفقاً للبيانات الصادرة عن هيئة البحرين للسياحة والمعارض للربع الثاني من عام 2020، فقد تراجع متوسط معدل الإشغال الفندقي لفنادق أربع نجوم بنسبة 74% وفنادق خمس نجوم بنسبة 69% مقارنة بالربع الثاني من عام 2019. ويتوقع أن يتحسن أداء القطاع خلال الربع الثالث من العام مع قرارات الفتح التدريجي للأنشطة الاقتصادية.

وتراجع نمو قطاع المواصلات والاتصالات خلال الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 47.4% لا سيما مع تأثر نشاط المواصلات بالقيود المفروضة والتي حدَت من كفاءة حركة الطيران والسفر، وتعد شركات السفر والسياحة وسيارات الأجرة والنقل البري والنقل الثقيل (الشاحنات) من الأنشطة الفرعية الأكثر تضرراً في القطاع، وبدا ذلك واضحاً في بيانات أعداد الشاحنات عبر جسر الملك فهد التي تراجعت بنسبة 33.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية على حركة الشاحنات في المنافذ البرية، يتوقع أن يسجل القطاع نمواً أفضل خلال الربع الثالث من عام 2020.

أما بقية القطاعات غير النفطية فتفاوتت في نسب التراجع، حيث سجل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية تراجعاً بنسبة 15.4%، فيما بلغت النسبة 9% في قطاع التجارة، و7.9% في قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال، وكان أقلها تراجعاً قطاع البناء والتشييد والذي سجل نمواً سالباً بنسبة 2.1%.

من جهة أخرى تراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 6.1% خلال الربع الثاني من عام 2020 على الرغم من ارتفاع إنتاج شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 23.8% مقارنة بنفس الربع من عام 2019 مع تدشين خط الصهر السادس بتاريخ 24 نوفمبر 2019، فيما تراجع إنتاج كل من مصفاة البحرين (بابكو) بنسبة 14.9%، وشركة بناغاز بنسبة 4.3%، وشركة الخليج للصناعات البتروكيماوية (GPIC) بنسبة 0.9%.

وشهد قطاع المشروعات المالية، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مساهمة بلغت 16.8%، تراجعاً في الأداء مسجلاً انخفاضاً في النمو بنسبة 5.8%، على الرغم من ارتفاع كل من مؤشر عرض النقد (ن3) بنسبة 4.7%، والميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 3.6%، ومستوى الودائع المحلية من غير المصارف بنسبة 4.4%، وقيمة قروض والتسهيلات من مصارف التجزئة بنسبة 3% مع نهاية الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

في حين شهد قطاعان اقتصاديان نمواً إيجابياً خلال الربع الثاني من العام 2020؛ هما قطاع الخدمات الحكومية والذي شهد نمواً مستقراً بنسبة 0.1%، وحقق قطاع الكهرباء والماء نمواً أكبر بنسبة 34.9%.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2019				2020	
النشاط الاقتصادي	السنوي	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفط الخام والغاز الطبيعي	%2.2	%9.2	%0.8-	%0.1-	%1.7	%1.8	%2.3
الصناعات التحويلية	%1.6	%3.2-	%0.4-	%4.7	%5.2	%4.8	%6.1-
الكهرباء والماء	%13.6	%17.8	%10	%12.1	%15	%21.1	%34.9
البناء والتشييد	%2.6	%2.9	%4.0	%1.5	%2.3	%0.3	%2.1-
التجارة	%1.1	%1.3	%1.1	%1.8	%0.0	%0.1-	%9-
الفنادق والمطاعم	%6.8	%10.7	%8.7	%8.3	%0.1-	%36.0-	%61.3-
المواصلات والاتصالات	%5.7-	%9.8-	%8.0-	%0.4	%5.4-	%6.3-	%47.4-
الخدمات الاجتماعية والشخصية	%2.9	%1.3	%1.7	%4.3	%4.3	%1.3	%15.4-
الأنشطة العقارية	%2.4-	%1.7-	%1.4-	%3.4-	%2.9-	%0.4-	%7.9-
المشروعات المالية	%0.3-	%0.9	%0.0	%0.8-	%1.1-	%1.6-	%5.8-
الخدمات الحكومية	%5.8-	%0.6	%2.1-	%0.5-	%20.3-	%2.9-	%0.1
أخرى	%54.0	%65.6	%65.3	%46.1	%39.7	%1.9-	%23.4-
الناتج المحلي الاجمالي	**%1.8**	**%3.3**	**%1.8**	**%2.7**	**%0.4-**	**%1.1-**	**%8.9-**
الناتج المحلي غير النفطي	%1.7	%2.2	%2.4	%3.3	%0.9-	%1.7-	%11.5-

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فلا يزال قطاع المشروعات المالية يحتل الصدارة بنسبة مساهمة بلغت 16.8%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.4%، وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة 14.3%، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع النفطي حوالي 20.3%.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني 2020

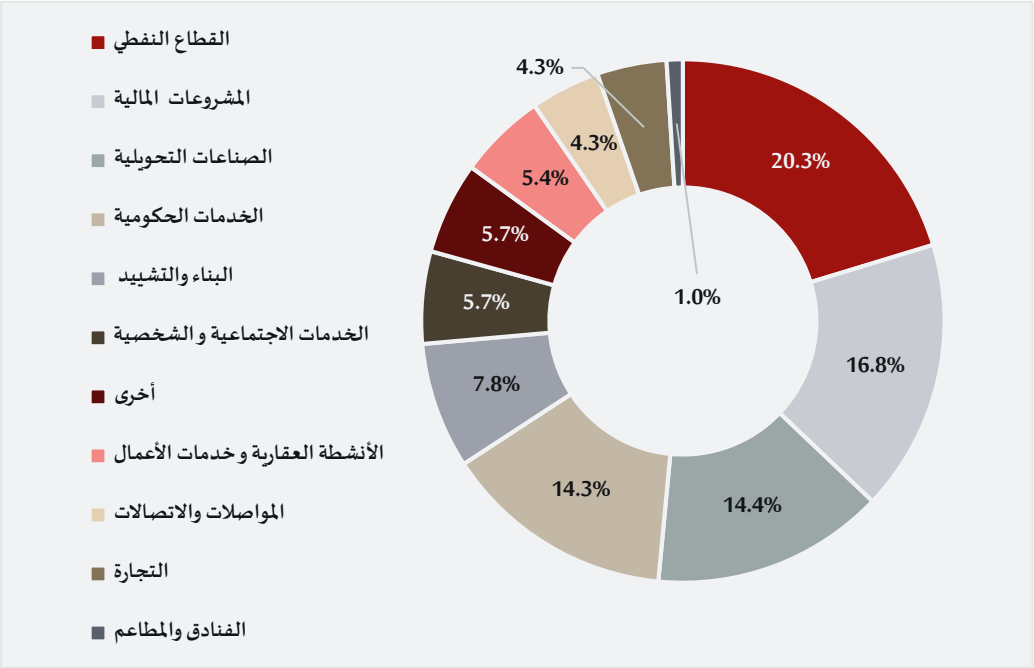

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

نما الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 3.2% خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع الثاني من عام 2019، مدعوماً بارتفاع معدلات إنتاج النفط، فيما تراجع نمو القطاع بنسبة 47.9% بالأسعار الجارية عاكساً الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية خلال الربع الثاني مقارنة بنفس الفترة من العام 2019.

وارتفع متوسط إجمالي إنتاج النفط ليصل إلى حوالي 207,646 برميل يومياً بزيادة سنوية قدرها 5.9%. وارتفع متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة إلى 164,165 برميل يومياً، مشكلاً زيادة بنسبة 19.1% عن الربع السابق وبنسبة 6.8% على أساس سنوي، في حين حقق متوسط إنتاج حقل البحرين زيادة بنسبة 0.3% مقارنة بالربع الأول من العام الجاري و2.9% على أساس سنوي، إذ بلغ متوسط الإنتاج 43,481 برميل يومياً. وانخفض متوسط إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب إلى 221,485 مليون قدم مكعب، بانخفاض سنوي طفيف بنسبة 1.1%، فيما تم إعادة حقن حوالي 31.8% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

والجدير بالذكر، أن القطاع النفطي شهد تحقيق إنجازات في عدد من المشاريع كان من أهمها مشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) والذي بلغت نسبة إنجازه ما يقارب 55%، ويعد المشروع الأضخم من حيث الاستثمارات في تاريخ مملكة البحرين بتكلفه تقدر بحوالي 6.9 مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى فتح مجلس المناقصات والمزايدات مناقصة لشركة بابكو لتوفير خدمة الإدارة الكاملة لمحفز وحدة التكسير الهيدروجيني التابع لمشروع تحديث المصفاة لمدة 5 سنوات تقدمت إليها شركة (Advanced Refining Technologies LLC) بنحو 261.2مليون دولار (ما يعادل 98.2 مليون دينار)، والجدير بالذكر أن وحدة بابكو ستكون واحدة من أكبر الوحدات القلائل على مستوى العالم. كما تم اكتمال وتدشين أول رصيف بحري للغاز الطبيعي المسال الذي يتألف من وحدة تخزين عائمة، ومرفأ وحاجز بحري، ومنصة مجاورة لتبخير الغاز المسال ليعود إلى حالته الغازية، وأنابيب تحت الماء لنقل الغاز من المنصة إلى الشاطئ، ومرفق بري لتسلم الغاز إضافة إلى منشأة برية لإنتاج النيتروجين. كما أن هناك محادثات جادة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبخاصة المملكة العربية السعودية الشقيقة لإقامة شبكة من خطوط أنابيب الغاز لربط البحرين ببقية دول مجلس التعاون الخليجي الذي سيكون له آثار إيجابية على مختلف الأصعدة وبالأخص التوسع في المشاريع النفطية والصناعية في مملكة البحرين.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

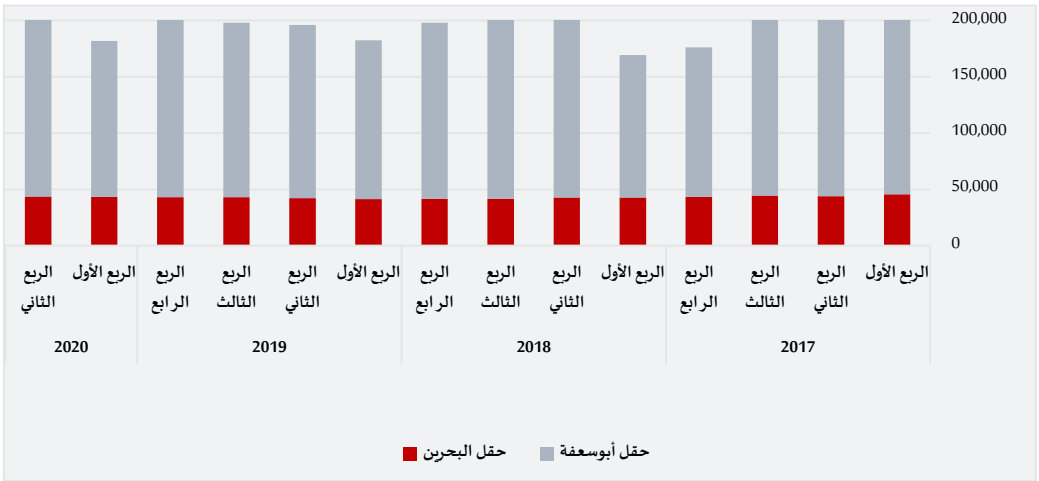

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

حزمة مالية و اقتصادية تجاوزت قيمتها 4.5 مليار دينار بحريني لدعم الاقتصاد الوطني:

وفق التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، تم بتاريخ 17 مارس 2020 الإعلان عن إطلاق حزمة مالية واقتصادية تجاوزت قيمتها حتى الآن 4.5 مليار دينار، لدعم المواطنين والقطاع الخاص لمكافحة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19).

تضمنت الحزمة المالية والاقتصادية البرامج التالية:

مبادرات تم الإعلان عنها في شهر مارس 2020

التكفل برواتب البحرينيين المؤمن عليهم في القطاع الخاص لمدة 3 أشهر	التكفل بدفع فواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من الأفراد والشركات لمدة 3 أشهر		الإعفاء من دفع الرسوم البلدية لمدة 3 أشهر
مضاعفة حجم صندوق السيولة ليصل إلى 200 مليون دينار	حزمة من القرارات من مصرف البحرين المركزي لرفع قدرة الإقراض للبنوك، تتضمن تأجيل القروض لمدة 6 أشهر		الإعفاء من دفع إيجار الأراضي الصناعية الحكومية لمدة 3 أشهر
إطلاق برنامج صندوق العمل (تمكين) لدعم استمرارية الأعمال لمدة 3 أشهر	دعم سواق سيارات الأجرة والنقل والباصات والحافلات، ومدربي السياقة (300 دينار) لمدة 3 أشهر		دفع رواتب العاملات في رياض الأطفال ودور الحضانة كاملة لمدة 3 أشهر
إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من دفع رسوم السياحة لمدة 3 أشهر	تأجيل الأقساط الشهرية للخدمات الإسكانية المستحقة على المواطنين لمدة 6 أشهر		إيقاف تحصيل الإيجارات الشهرية عن المحلات التجارية المملوكة لبنك الإسكان لمدة 3 أشهر
الإعفاء من بعض الرسوم لدى هيئة تنظيم سوق العمل لمدة 3 أشهر	إعفاء المستأجرين لأملاك البلدية من الإيجارات الشهرية لمدة 3 أشهر		وقف تحصيل الإيجارات عن المحلات والأراضي المؤجرة والمسجلة باسم المجلس الأعلى للبيئة لمدة 3 أشهر

مبادرات تم الإعلان عنها في شهر يونيو 2020

دفع 50% من رواتب البحرينيين العاملين في القطاعات المتضررة لمدة 3 أشهر	التكفل بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين المواطنين في مسكنهم الأول لمدة 3 أشهر		إعفاء المواطنين من دفع رسوم البلدية في مسكنهم الأول لمدة 3 أشهر
إعفاء الشركات الصناعية التي تصدر ما لا يقل عن 30% من منتجاتها من دفع إيجار الأراضي الصناعية لمدة 3 أشهر	تخفيض رسوم العمل بنسبة 50% وإعفاء القطاعات الأكثر تأثراً لمدة 3 أشهر		إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من دفع رسوم السياحة لمدة 3 أشهر
تمديد إسناد القطاعات الأكثر تأثراً من قبل صندوق العمل (تمكين) لمدة 3 أشهر	دعم سواق سيارات الأجرة والنقل والباصات والحافلات، ومدربي السياقة من قبل تمكين بنسبة 50% من الدعم السابق لمدة 3 أشهر		دفع 50% من رواتب العاملات في رياض الأطفال و دور الحضانة من قبل تمكين لمدة 3 أشهر
	إعفاء الشركات الأكثر تأثراً من دفع رسوم تجديد السجل التجاري ورسوم أول 3 أنشطة لعام 2020		

مبادرات تم الإعلان عنها في شهر سبتمبر 2020

دفع 50% من رواتب البحرينيين العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً لمدة 3 أشهر	التكفل بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين المواطنين في مسكنهم الأول لمدة 3 أشهر		إعفاء المواطنين من دفع رسوم البلدية في مسكنهم الأول لمدة 3 أشهر
إعفاء المنشآت والمرافق السياحية من دفع رسوم السياحة لمدة 3 أشهر	دعم سواق سيارات الأجرة والنقل والباصات والحافلات، ومدربي السياقة لمدة 3 أشهر		دفع 50% من رواتب العاملات في رياض الأطفال و دور الحضانة لمدة 3 أشهر
	إمكانية تمديد فترة تأجيل القروض لمدة 3 أشهر مع فوائد ولكن بدون رسوم		

المشاريع التنموية

وفقاً لإحصائيات مجلس المناقصات والمزايدات، تم ترسية 769 مناقصة ومزايدة بقيمة إجمالية تقدر بـ 631.9 مليون دينار. وتصدر قطاع الإنشاءات والاستشارات الهندسية قائمة الترسيات بقيمة تقدر بـ 222.4 مليون دينار، يليه قطاع النفط والغاز بقيمة تقدر بحوالي 157.4 مليون دينار. كما تم ترسية 47 مناقصة حكومية تبلغ قيمتها 8.25 مليون دينار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر بمنح الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات والمزايدات الحكومية الأمر الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، خصوصاً وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بحوالي 30% في الناتج الإجمالي المحلي.

وأما بالنسبة لبرنامج التنمية الخليجي، فبلغت قيمة المشاريع التي تم تخصيصها منذ إطلاقه حوالي 7.4 مليار دولار أمريكي. حيث تمت ترسية مشاريع بقيمة 97 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2020، ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 4.9 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2% عما كانت عليه في نهاية الربع الأول من العام 2020. كما بلغ إجمالي المبالغ التي تم دفعها خلال الربع الثاني حوالي 130 مليون دولار أمريكي، ليصبح بذلك إجمالي المبالغ المدفوعة حوالي 3.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.1%. وتم خلال الربع الثاني ترسية عقد لمشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء جهد 220 و66 كيلوفولت في المدينة الشمالية، وشرق الحد، والمحافظة الجنوبية واللوزي. كما تمت الترسية لمشروع إنشاء محطات نقل الكهرباء والماء لمشروع الرملي الإسكاني.

تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)

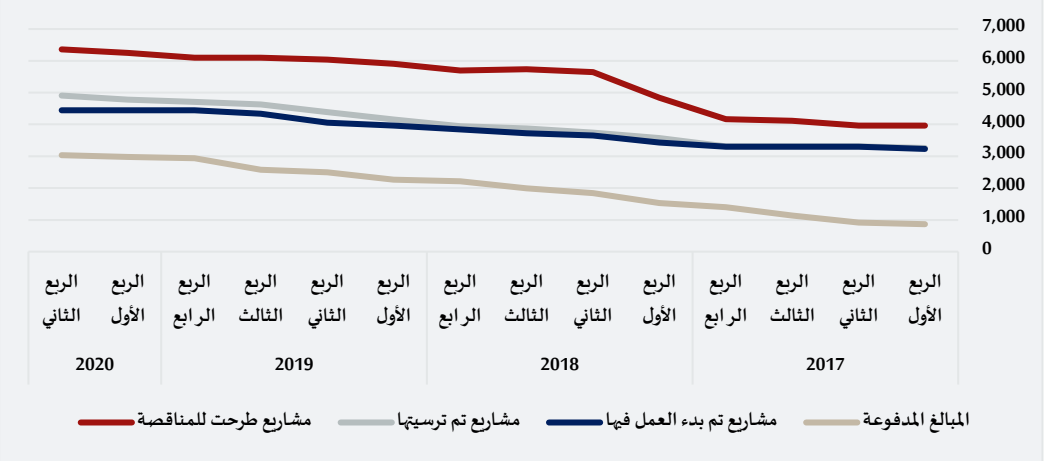

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز المشاريع التنموية الأخرى خلال الفترة:

- تدشين أعمال المرحلة الانشائية الثانية والأخيرة من مشروع مبنى المسافرين الجديد بمطار البحرين الدولي، والتي تنطوي على بناء الجزء الغربي من المبنى، وهدم الجزء الشرقي من مبنى المسافرين الحالي.
- في إطار الجهود لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في مملكة البحرين، قامت شركة تطوير للبترول بتوقيع اتفاقية جديدة لدراسة مشتركة بشأن القاطع البحري رقم 2 مع شركة ايني الايطالية بتاريخ 13 سبتمبر 2020، والتي تهدف إلى تقييم الإمكانات الهيدروكربونية في القاطع البحري رقم 2 من خلال تفسير وتقييم متكاملين للبيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية ذات الصلة بالمنطقة.

التبادل التجاري

تماشياً مع توقعات منظمة التجارة العالمية التي أشارت إلى تراجع التجارة السلعية عالمياً تراجعاً تاريخياً في الربع الثاني من عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، تراجعت قيمة كل من الصادرات والواردات من وإلى مملكة البحرين إلى ما دون مستويات العام الماضي، إذ انخفضت القيمة الإجمالية للواردات غير النفطية بنسبة 7.8% مشكلة ما قيمته 1,167.7 مليون دينار بحريني، فيما انخفضت قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 11.9%، والتي تشكل الصادرات الوطنية المنشأ النسبة الأكبر منها، والتي بدورها تراجعت بنسبة 9.3% على أساس سنوي لتبلغ 539.8 مليون دينار بحريني. وعلى الرغم من هذا التراجع، فإن الاحصائيات المحلية تشير إلى تحسن الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً طفيفاً خلال الربع الثاني من العام 2020، مع تقلص العجز التجاري بنسبة 1.4% على أساس سنوي من 492 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2019 إلى 485 مليون دينار بحريني بنهاية الربع الثاني من العام الجاري.

التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)

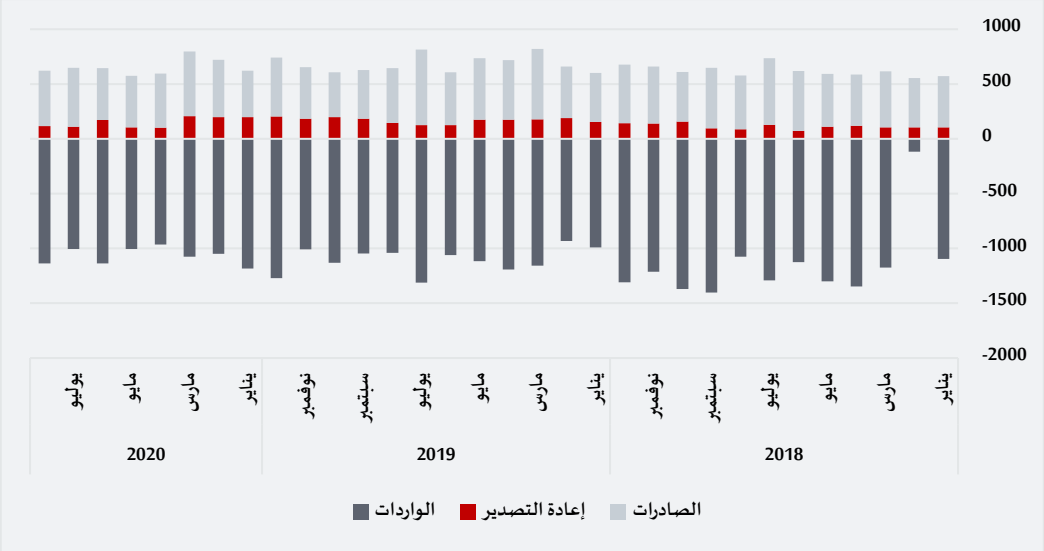

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الثاني من عام 2020:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات
المملكة العربية السعودية	%28.2	جمهورية الصين الشعبية	%16.6
الإمارات العربية المتحدة	%11.0	المملكة العربية السعودية	%6.8
الولايات المتحدة الأمريكية	%9.8	البرازيل	%6.8
هولندا	%8.0	اليابان	%6.4
جمهورية مصر العربية	%7.5	أستراليا	%6.2

ووفقا لإحصاءات ميزان المدفوعات للربع الثاني 2020 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فقد بلغت قيمة صادرات مملكة البحرين حوالي مليار دينار، مسجلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 37.7% خلال الربع الثاني. فقد تراجعت الصادرات النفطية بنسبة 63.6% على أساس سنوي وبلغت قيمتها الفعلية نحو 0.3 مليار دينار، في حين سجلت الصادرات غير النفطية نمواً بنسبة 2.7%، لتصل قيمتها إلى حوالي 0.7 مليار دينار، وفيما يخص تحويلات العاملين للخارج، فقد انخفضت بنسبة 13.2% بمبلغ إجمالي يصل إلى 295.2 مليون دينار خلال الربع الثاني 2020. ومن جهة أخرى، شهد إجمالي الحساب المالي نمواً بنسبة 94% ليبلغ 695.7 مليون دينار، كما بلغ إجمالي الاستثمار المباشر حوالي 137.5 مليون دينار خلال الربع الثاني 2020 بزيادة وقدرها 43.8% على أساس سنوي.

ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني)

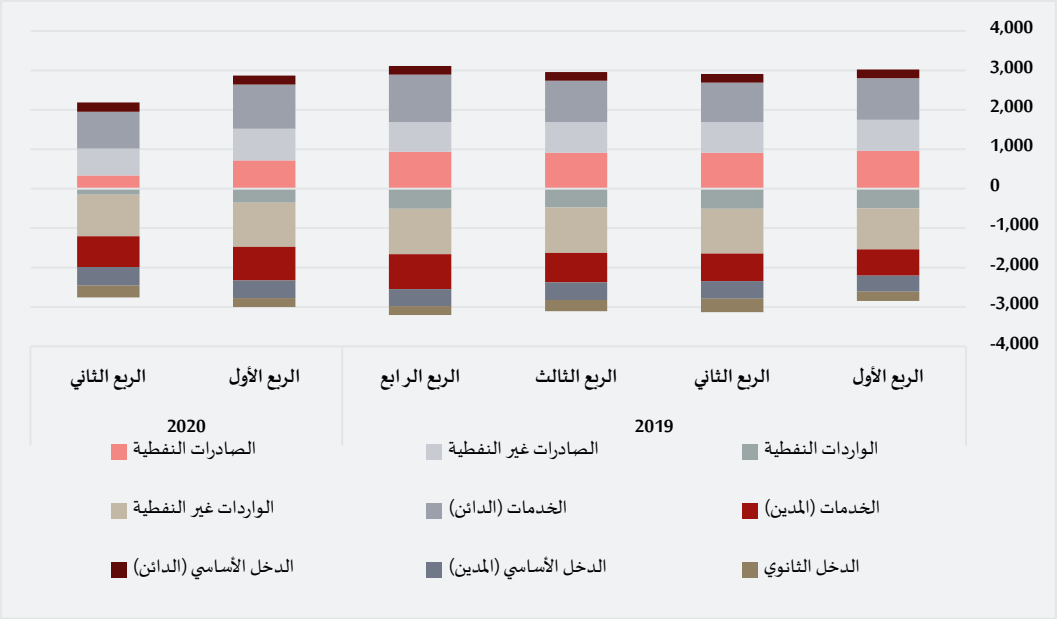

المصدر: مصرف البحرين المركزي

معدلات التضخم

شهد مؤشر أسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بالعام السابق، حيث تباطأ متوسط معدل التضخم بنسبة 3.2% على أساس سنوي، وبلغ معدل تراجع التضخم خلال الأشهر أبريل ومايو ويونيو نسبة 3.6%، 2.6% و3.4% على التوالي.

تعتبر أسعار "مجموعات الغذاء" الأعلى في نسبة التضخم خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث بلغت 5.2% مقارنة بالربع ذاته من العام 2019؛ ويعود ذلك لارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية لا سيما الأسماك والمأكولات البحرية التي ارتفعت بنسبة 21.4% وكذلك الخضروات والفواكه بنسبة 11 و10.5% على التوالي. في حين ارتفعت مجموعة "النقل" بنسبة 3.1% خلال الربع الثاني. وفي المقابل، سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار بلغت نسبته 38% خلال الربع الثاني 2020؛ حيث يعود ذلك لاستمرار تراجع أسعار الرحلات السياحية مع استمرار القيود على حركة السفر وإغلاق المقاصد السياحية بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) عالمياً، تلتها مجموعة "الفنادق والمطاعم" والتي انخفضت أسعارها خلال الربع الثاني بنسبة 7.4%، وسجل شهر يونيو الانخفاض الأدنى بنسبة 10.4%. أما مجموعة "المسكن والكهرباء والمياه والغاز وأنواع الوقود الأخرى" فأتت ثالثاً من حيث الانخفاض بنسبة 5.3% نتيجة للجهود الوطنية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19) وذلك بتكفل الحكومة بفواتير الكهرباء والماء لكافة المشتركين من المواطنين والشركات. في حين، استقرت معدلات التضخم في أسعار مجموعة "التعليم" و"الاتصالات" خلال الربع الثاني من عام 2020.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

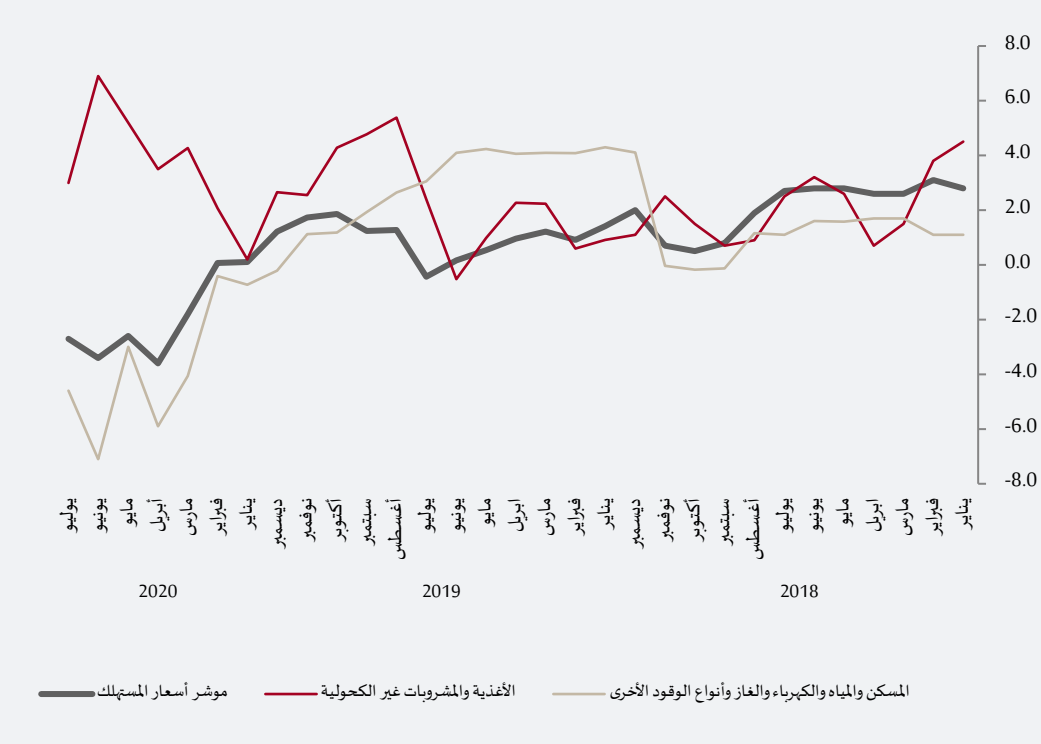

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض والودائع

نما الإقراض المصرفي المقدم من قبل مصارف قطاع التجزئة في مملكة البحرين مع نهاية الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 3.0% مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2019، حيث بلغ إجمالي قيمة القروض 10.2 مليار دينار، وكان الإقراض المصرفي قد شهد نمواً على أساس سنوي خلال شهري أبريل ومايو بنسبة 4.9% و5.0% على التوالي. وارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال، والتي تشكل حوالي 53% من إجمالي القروض، بنسبة 2.8% بقيمة إجمالية بلغت 5.4 مليار دينار بنهاية شهر يونيو 2020، وهي الأخرى شهدت ارتفاعاً في أشهر أبريل ومايو 2020 بنسبة 4.6% و5.4% على التوالي. كما ارتفعت قيمة القروض المقدمة لقطاع الأفراد بنسبة 3.8% بقيمة إجمالية وقدرها 4.5 مليار دينار. وفيما يخص القطاع الحكومي، فقد تراجعت قيمة الاقتراض المصرفي بنسبة 3.9% مع نهاية الربع الثاني من عام 2020.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

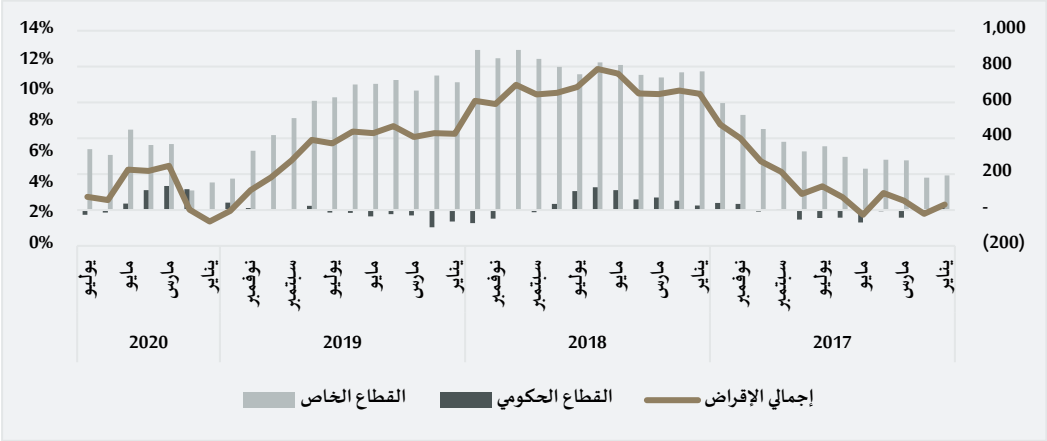

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وشهدت قيمة الودائع المصرفية لغير البنوك ارتفاعاً طفيفاً في شهري أبريل ومايو 2020، قبل أن يعاود انخفاضه في شهر يونيو بنسبة 0.5% على أساس سنوي؛ ويعزو ذلك إلى تراجع قيمة الودائع الأجنبية الإجمالية من غير المصارف بالعملة الأجنبية بنسبة 15.4%، وانخفاض الودائع الحكومية بالدينار بنسبة 27.7%.

الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

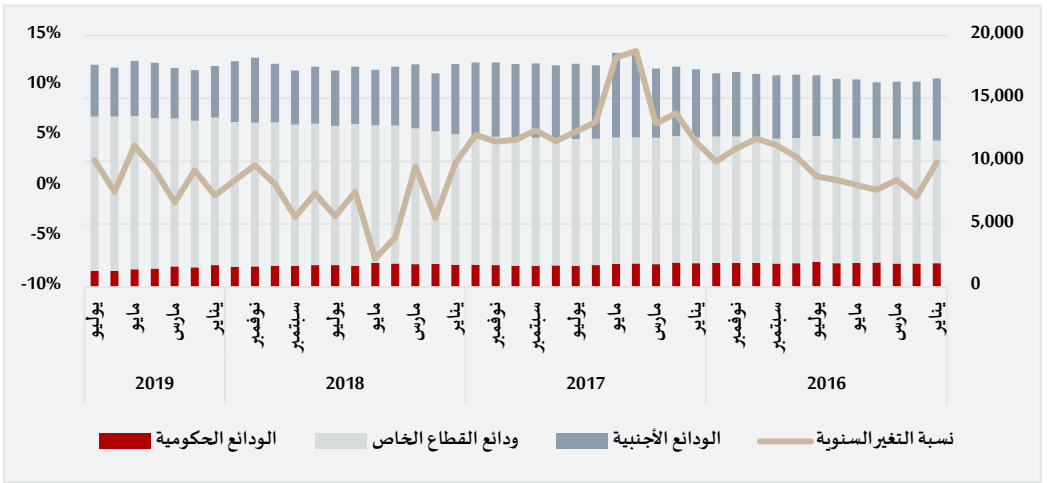

المصدر: مصرف البحرين المركزي

واستمر متوسط سعر الفائدة في الانخفاض تماشياً مع قرارات مصرف البحرين المركزي بخفض أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف لمصارف التجزئة، حيث تم خفض سعر الفائدة الأساسي على ودائع الأسبوع الواحد من 1.75% إلى 1.00%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 1.50% إلى 0.75%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.20% إلى 1.45%. هذا وبالإضافة إلى خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 2.45% إلى 1.70%. وانخفض متوسط معدل سعر الفائدة على القروض الشخصية إلى 4.6% في شهر يونيو 2020، بانخفاض قدره 5.1% مقارنة بالسنة الماضية، أما القروض التجارية فشهدت تذبذباً، حيث بلغ متوسط سعر الفائدة 4.8% خلال النصف الأول من العام مقارنة بنسبة 6.1% في عام 2019.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

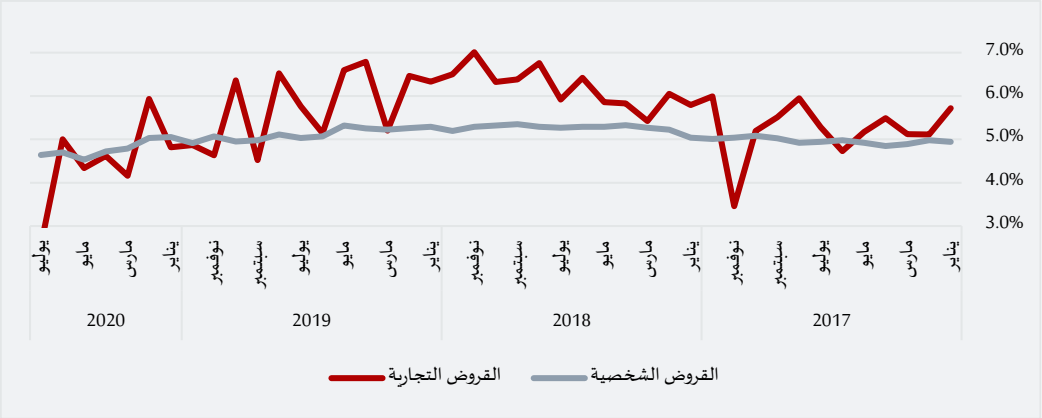

المصدر: مصرف البحرين المركزي

بورصة البحرين

شهدت مؤشرات بورصة البحرين انتعاشاً جزئياً خلال الربع الثاني من العام 2020 في ظل استمرار حذر المستثمرين على خلفية تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19). وأقفل مؤشر البحرين العام عند مستوى 1,277.61نقطة بنهاية الربع الثاني من العام 2020 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 20.7% مقارنة بمطلع العام، في حين تراجع بنسبة 13.2% في الربع الثاني مقارنةً بالعام الماضي. وكان مؤشر قطاع التأمين الأفضل أداءً حيث ارتفع بنسبة 3.7% مقارنة ببداية العام. وبلغت القيمة السوقية للسوق بنهاية الربع الثاني من العام الجاري 7.93 مليار دينار، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 14% مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

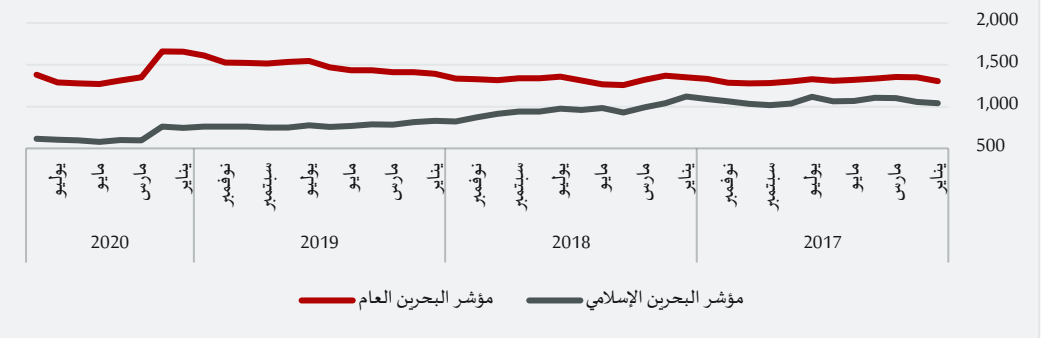

المصدر: بورصة البحرين

ومن أبرز التطورات على الصعيد المالي:

- خفضت وكالة فيتش (Fitch Rating) للتصنيف الائتماني تصنيف مملكة البحرين إلى (+B) مع نظرة مستقبلية مستقرة، والذي يعكس الأثر الكلي لانخفاض أسعار النفط وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المملكة.
- في مجال الدخل الثابت، أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه قام بتغطية الإصدار الجديد رقم 26 من صكوك التأجير الإسلامية الحكومية طويلة الأجل التي يصدرها المصرف نيابة عن حكومة مملكة البحرين، وبلغت قيمة الإصدار 125 مليون دينار لفترة استحقاق 6 سنوات تبدأ في 19 يوليو 2020. ويبلغ العائد المتوقع لهذه الصكوك 4.50% علما بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 199%.
- أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه قام بتغطية الإصدار رقم 21 من سندات التنمية الحكومية، بقيمة 150 مليون دينار لفترة استحقاق تبلغ خمسة سنوات تبدأ في 30 يوليو 2020. ويبلغ سعر الفائدة لهذه السندات 4,5% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 227%.

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل والصكوك:

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
1 أبريل 2020	Treasury Bills No. 1802	70	91	2.21	99.445	100
8 أبريل 2020	Treasury Bills No. 1803	70	91	2.29	99.425	100
9 أبريل 2020	Sukuk Al Ijarah No. 176	26	182	2.70	-	184
15 أبريل 2020	Sukuk Al Salam No. 228	43	91	2.30	-	233
22 أبريل 2020	Treasury Bills No. 1804	70	91	2.27	99.429	103
23 أبريل 2020	Treasury Bills No. 68	100	365	2.87	97.184	101
29 أبريل 2020	Treasury Bills No. 1805	70	91	2.32	99.417	100
6 مايو 2020	Treasury Bills No. 1806	70	91	2.39	98.401	100
7 مايو 2020	Sukuk Al Ijarah No. 177	26	182	2.70	-	392
10 مايو 2020	Treasury Bills No. 1807	35	182	2.67	99.669	171
13 مايو 2020	Treasury Bills No. 1808	70	91	2.40	99.397	140
20 مايو 2020	Sukuk Al Salam No. 229	43	91	2.40	-	153
27 مايو 2020	Treasury Bills No. 1809	70	91	2.28	99.427	127
28 مايو 2020	Treasury Bills No. 69	100	365	2.74	97.306	100
31 مايو 2020	Treasury Bills No. 1810	35	182	2.62	98.695	119
3 يونيو 2020	Treasury Bills No. 1811	70	91	2.29	99.425	100
10 يونيو 2020	Treasury Bills No. 1812	70	91	2.32	99.417	100
17 يونيو 2020	Sukuk Al Salam No. 230	43	91	2.32	-	246
24 يونيو 2020	Treasury Bills No. 1813	70	91	2.32	99.146	100
25 يونيو 2020	Treasury Bills No. 70	100	365	2.79	97.253	104
28 يونيو 2020	Treasury Bills No. 1814	35	182	2.58	98.711	137

سوق العمل

وفقاً للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الثاني من العام 2020، ارتفع عدد العاملين البحرينيين في القطاع الخاص مقارنة بالربع ذاته من العام الماضي بنسبة 2.5% ليصل إلى 96,967 عامل، كما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 0.9% ليصل إلى 763 دينار، ويأتي ذلك تأكيداً للدعم الكبير الذي قدمته الحزمة المالية والاقتصادية من خلال دفع رواتب البحرينيين المؤمن عليهم ومساهمتها في الحفاظ على العمالة البحرينية في القطاع الخاص. من جهة أخرى، انخفض عدد العاملين غير البحرينيين بنسبة 5.1% على أساس سنوي، فيما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 2% ليصل إلى 251 دينار.

أما بالنسبة لأعداد العاملين البحرينيين في القطاع العام فقد شهد انخفاضاً بنسبة 3.2% على أساس سنوي ليصل إجمالي عدد العاملين إلى 47,544 بحريني حتى نهاية يونيو 2020، كما انخفض متوسط الأجر الشهري بنسبة 2.1% على أساس سنوي ليصل إلى 830 دينار بحريني.

التغيير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)

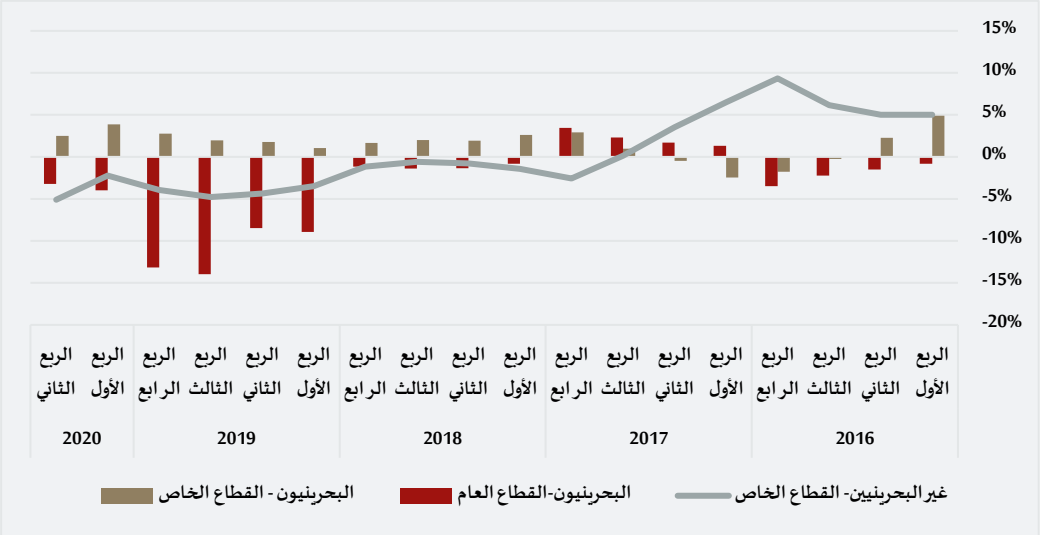

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

- حققت مملكة البحرين تحسناً ملحوظاً في عدد من المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2020 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية وايبو (WIPO) والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال انسياد (INSEAD) وشركاء آخرون. ويقدم المؤشر مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري في 131 اقتصاداً حول العالم. ومن أبرز أوجه التحسن في أداء المملكة هو تقدمها بواقع 24 مرتبة في الركيزة الفرعية "التجارة والمنافسة وحجم السوق"، كما حققت تقدم بواقع 15 مرتبة في الركيزة الفرعية "البنية التحتية العامة" لتأتي في التصنيف 12 عالمياً، وتشتمل هذه الركيزة الفرعية على ثلاثة مؤشرات فرعية حقق أحدها التصنيف 3 عالمياً وهو المؤشر الفرعي "إنتاج الكهرباء". كما أحرزت المملكة تقدماً ملحوظاً أيضاً في أحد جوانب الركيزة الفرعية "التعليم"، حيث تحسن تصنيف المؤشر الفرعي "متوسط العمر المتوقع في المدرسة" بواقع 18 مرتبة ليأتي في التصنيف 28 عالمياً بعدد 16.3 سنة دراسية يمكن أن يتلقاها الطفل من كلا الجنسين في المستقبل. وعلى المستوى العام جاءت المملكة في التصنيف 79 عالمياً والتصنيف 12 على مستوى دول شمال أفريقيا وغرب آسيا.

- احتلت مملكة البحرين المركز الثاني عربياً والمركز الأول خليجياً كأكثر الاقتصادات حرية بمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم 2020 الصادر عن معهد فريزر (Fraser Institute) والذي يقيس مدى دعم المؤسسات والسياسات للحرية الاقتصادية في 162 دولة. وقد حققت المملكة العلامة الكاملة (10/10) في 10 من المكونات الرئيسية والفرعية للمؤشر، ومنها الاستثمار الحكومي، والانفتاح المالي، وحرية امتلاك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية. والجدير بالذكر أن مملكة البحرين سجلت أعلى علامة خليجياً في جانب "العملة القوية ذات المركز السليم" (Sound Money) بعلامة (10/9.18) حيث يقيس هذا الجانب السياسات التي من شأنها المحافظة على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة وتجنب المعوقات في استخدام العملات البديلة. كما سجلت المملكة أعلى علامة خليجياً (10/7.69) في جانب "التنظيم" (Regulation) والذي يركز على تقييم القيود التنظيمية في سوق الائتمان وسوق العمل وأنشطة الأعمال. وعلى المستوى العام، جاءت مملكة البحرين في التصنيف 70 عالمياً من أصل 162 دولة.

- تحسنت نتيجة مملكة البحرين بنسبة 1.2% لتحقق نتيجة 0.8213 بمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ضمن تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2020 الصادر عن إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة، حيث يقيس المؤشر الرئيسي مدى جاهزية المؤسسات الوطنية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة. جاءت المملكة في التصنيف 38 عالمياً من أصل 193 دولة، واحتلت المركز الثاني عربياً وخليجياً. الجدير بالذكر أن مملكة البحرين مصنفة ضمن مستوى "مرتفع جداً" في أداء المؤشر الرئيسي بتحقيق نتيجة أعلى من 0.75. كما تحسنت نتيجة المملكة في المؤشر الفرعي "رأس المال البشري" بنسبة 6.8% والذي يقيس قدرة الموارد البشرية في تعزيز واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما استعرض التقرير أهمية النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" كقناة معتمدة في العمل الحكومي وتم طرحه كنموذج عالمي فعّال، حيث

ذكر التقرير أنه تم الاستجابة لأكثر من 94% من الشكاوى الواردة في النظام ضمن آلاف الطلبات التي يتم استلامها كل عام.

- تم تصنيف مدينة المنامة على أنها الأكثر جاذبية في العالم من الناحية المالية من بين 150 مدينة ضمن المؤشر الدولي لـ 150 مدينة 2020 (AIRNIC's Global 150 Cities Index) الصادر عن مؤسسة AIRNIC. ويقيس المؤشر مستويات الرواتب المحلية وتكاليف المعيشة وظروفها في تقييم مدى جاذبية كل مدينة للعيش فيها، ويتم جمع البيانات من قبل فريق المسح الداخلي التابع لـ AIRINC، والذي يقيس تكاليف المعيشة في المدن حول العالم. وحلت مملكة البحرين في التصنيف 47 عالمياً من أصل 150 مدينة في تصنيف الجاذبية الكلي ضمن المؤشر.

قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أو إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواءً كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريدية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسلية والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كشراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2020

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh